African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 2, Issue 4, October-December 2023, Page No: 318-336
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
معامل التأثير العربي 2023: 1.25 | SJIFactor 2023: 5.58 | ISI 2022-2023: 0.510

أوجه استشهادات النحاة بشعر الأعشى الكبير
دراسة بعض النماذج في ضوء أصول الاحتجاج النحوي

د. أمين علي دهب[1*]، د. حمدان حسين محمد [2]
[1] محاضر جامعي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دوبا، تشاد
[2] محاضر جامعي، عضو هيئة التدريس بكلية اللغات والآداب والفنون والإعلام، ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة أنجمينا، تشاد

Grammarians cite the poetry of Al-A'sha Al-Kabir
Studying some models in light of the origins of grammatical protest

Dr. Amine Ali Dahab[1*]، Dr. Hamdan Hisseine Mahamat [2]
[1] University Lecturer، Faculty of Arts and Human Sciences، University of Doba، Chad
[2] University lecturer، Academic at the College of Languages، Literature، Arts and Media، Head of the Department of Arabic Language and Literature، University of N'Djamena، Chad

*Corresponding author | aminealidahab@gmail.com | *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2023-09-01 **تاريخ القبول:** 2023-10-26 **تاريخ النشر:** 2023-11-07

الملخص

هذه ورقة بحثية موجزة عالجت أوجه استشهادات النحاة بشعر الأعشى الكبير، في ضوء أصول الاحتجاج النحوي وركزت في عرضها على مدى موافقة أشعار الأعشى لفلسفة بناء قواعد النحو وأصوله، وبينت بعض المسائل التي نوقشت استنادا على الاحتجاج بشعر الأعشى، لكونه من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وشعره من أجود الأشعار الصالحة للاهتداء بها في تأصيل قواعد النحو العربي.

والهدف من هذه الدراسة هو: عرض آراء النحاة المبنية على شعره وما ترتب عليه من مسائل خلافية، وتوضيح القواعد النحوية الشاذة والضعيفة المبنية عليها. فافترضت الدراسة أن شعر الأعشى يشتمل على طرائق وأساليب نحوية لم تتوفر في كثير من الأشعار وسعت لتأكيده أو نفيه على حسب النتائج.

وبعد استخدام منهج استقرائي وصفي تحليلي؛ توصلت الدراسة إلى نتائج، منها:

- يجوز حذف (كان وصار) بعد(مُذْ) وإعمالها في الخبر مع قلة.
- يجوز حذف خبر (إنّ) المكسورة الهمزة، إذا علم به مسبقاً، سوءاً كان الاسم نكرة أو كان معرفة، وسواءً تكررت (إن) أو لم تتكرر.
- تعمل (أنْ) المخففة من الثقيلة في الأسماء الظاهرة والمضمرة، شريطة أن تُسبق بعلم أو حسب أو ظن أو نحوها، ولكن يقل عملها في الأسماء الظاهرة.
- يجوز وقوع الاضافة بمعنى في.
- يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه سواء أكان بالجار والمجرور أو بالظرف، أو بغيرهما، في الشعر أو في غيره، بالأدلة النقلية والقياسية، والتعليلية.

الكلمات المفتاحية: شعر الأعشى، الشواهد النحوية، الاحتجاج النحوي.

Abstract
This is a brief research paper that dealt with the aspects of grammarians' citations of Al-A'sha's great poetry، in light of the principles of grammatical protest. It focused in its presentation on the extent to which Al-A'sha's poetry conforms to the philosophy of constructing grammatical rules and its principles، and clarified some of the issues that were discussed based on invoking Al-A'sha's poetry، because he was one of the poets of the first class in pre-Islamic times .His poetry is one of the finest poems suitable for guidance in establishing the rules of Arabic grammar.

The aim of this study is: to present the opinions of grammarians based on his poetry and the controversial issues that arise from it، and to clarify the anomalous and weak grammatical rules based on them .The study assumed that Al-A'sha's poetry includes grammatical methods and styles that are not found in many poems، and it sought to confirm or deny this according to the results.

After using an inductive، descriptive and analytical approach ،the study reached results، including:

It is permissible to delete (kan and became) after (madh) and use it in the predicate with a few.

It is permissible to delete the predicate (inna) with a broken hamza، if it is known beforehand، whether the noun is an indefinite noun or is a definite article ،and whether (inna) is repeated or not.

The lightened "that" of the heavy word "an" works in apparent and implied nouns، provided that it is preceded by knowledge، calculation، suspicion، or the like، but its effect is less in apparent nouns.

The addition may occur meaning in.

It is permissible to separate the genitive from the genitive، whether it is by the genitive and the genitive، or by the adverb، or by something else، in poetry or otherwise، with narrational، analogical، and explanatory evidence.

Keywords: Al-A'sha's poetry، grammatical evidence، grammatical protest.

مقدمة

نحمد الله الواحد المنعم الذي خلقنا ومَنّ علينا بنعمة العقل، وعلمنا بالقلم، ونصلي ونسلم على من بعثه الله لنا رحمة وهاديا ومعلما، نبينا محمد بن عبد الله؛ خير من هدى إلى النور وأرشد وعلم، وبعد؛

فهذه ورقة بحثية موجزة أعدها زميلان في طريق العلم والبحث، ووسماها بأوجه استشهادات النحاة بشعر الأعشى الكبير، دراسة بعض النماذج في ضوء أصول الاحتجاج النحوي. والأعشى شاعر جاهلي معروف، من أصحاب المعلقات، وهو غني التعريف، وخاصة في مثل هذه البحوث الموجزة المقتضبة؛ فلا نحتاج إلى تكرار معارف مشهورة ومتداولة، وهي في متناول الجميع.

مشكلة البحث

يعالج هذا البحث مدى موافقة أشعار الأعشى لفلسفة النحو ومنطلقات بناء قواعده وأصوله، وأوجه استشهادات النحاة بها، كما يسلط الضوء على بعض المسائل التي نوقشت استنادا على الاحتجاج بشعر الأعشى، لكونه من شعراء الطبقة الأولي في الجاهلية، وشعره من أجود الأشعار، فيصح أن يكون أساسا يحتجُّ به في بناء القواعد النحوية.

أهداف البحث:

- جمع أشعار الأعشى التي استشهدوا بها في المسائل الخلافية.
- عرض آراء النحاة المبنية على كلام الأعشى.

- توضيح القواعد النحوية الشاذة والضعيفة المبنية عليها.

تساؤلات البحث:

- ماهي القواعد النحوية الشاذة التي أثبتت بناء على شعر الأعشى؟
- ما موقف كبار النحاة من الاحتجاج بشعره؟
- ماهي المسائل الخلافية التي أُثِيرت احتجاجا بشعره؟
- هل يمكن استقراء قواعد نحوية، والوصول إلى نتائج استناد على ضعره؟

فرضيات البحث:

- يشتمل شعر الأعشى علي طرائق وأساليب نحوية خاصة، وهي أساليب لا تتوفر في النصوص الشعرية الأخرى.
- أثار شعر الأعشى خلافا في التقعيد النحوي، ومن شعرة ما يحمل أوجه ومعان متنوعة، تحدد توجهات القواعد الاعرابية.
- هنالك قواعد نحوية بنيت على أساس أقوال الأعشى دون غيره.

حدود البحث:

حد هذا البحث هو دراسة نماذج من استشهادات النحاة بشعر الأعشى واحتجاجهم به في بناء آرائهم النحوية وتأصيل قواعدها.

منهج البحث:

استعانت الدراسة بالمنهج الاستقرائي التحليلي، ثم التطبيقي الإحصائي، و كانت طريقة العمل في إجراء هذا البحث هي:

1. استقراء نماذج من أشعار الأعشى التي أثارت جدلا نحويا، في معرض الاحتجاج النحوي وتأصيل القواعد النحوية.
2. عرض أقوال العلماء في موضع الاستشهاد ووجه الاستشهاد به وترجيح ما اقتنعنا برجحانه، مع التدليل له بالأدلة النحوية من نقل أو قياس أو تعليل، أوكلها مجتمعة.
3. بيان الأوجه التي يحتملها موضع الشاهد؛ إن كان مما يحتمل عدة أوجه.
4. شرح ما استشهدنا بها من الأشعار ونسبتها إلى قائليها.

هيكل البحث:

يتكون هيكل البحث من مقدمة وقسمين وخاتمة.

القسم الأول ـ نماذج من الاستشهادات في باب نواسخ الابتداء، وفيه:

ما يعمل مقدرا من كان وأخواتها
مجيء ليس لنفي المستقبل
حكم حذف خبر إنّ
حكم إعمال أن المخففة

القسم الثاني ـ نماذج من الاستشهادات في باب الإضافة، وفيه:

مجيء الإضافة بمعنى (في)
إضافة آية إلى الفعل
إضافـــة لدن إلى الجملة
الفصل بين المتضايفين بأجنبي

الـعـرض والـمـنـاقـشـــة

ما يعمل مقدرا من كان وأخواتها:

الشاهد:

وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع وليدا وكهلا حين شبت و أمرد[1]

عرض آراء النحاة في موضع الشاهد ومناقشتها:

استشهد أبو حيان بهذا البيت على إعمال كان مقدرة، وموضع الشاهد فيه قوله: (وليدا وكهلا)؛ نُصب (وليدا) على أنه خبر كان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: وكنت وليدا وصرت كهلا. وعن هذا يقول أبو حيان رحمه الله (ومما أضمر فيه الناسخ ثم أعمل، قول الأعشى: وما زلت...البيت، أيْ كنت وليدا ضعيفا)[2].

ورأي أبي حيان في هذه المسألة رأي يكاد ينفرد به، لأن المشهور في هذه المسألة أن تحذف كان بعد (أي ولو) الشرطيتين؛ فسيبويه يذكر حذف كان ويجعله مشترطا بوقوعه بعد أن الشرطية، كما يتضح في قوله: (هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وذلك قولك: (الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرا فخير، وان شرا فشر، والمرء مقتول بما قتل، إن خنجرا فخنجر، وان سيفا فسيف (وان شئت أظهرت الفعل، فقلت إن كان خنجرا فخنجر، وان كان سيفا فسيف)[3]

وإلي هذا ذهب ابن يعيش؛ فقال اعلم أنّ كان قد تحذف كثيرا وهي مرادة، فمن ذلك قولهم: (الناس مجزيون...إن خيرا...)[4]

ويقول في موضع آخر: (ومن المنصوب بإضمار فعل قولهم: ألا طعام ولو تمرا، والتقدير: ولو كان تمرا، (فتمرا) منصوب لأنه خبر كان، واسمها مضمر فيها، تقديره ولو كان الطعام تمرا)[5]

ويتوسع الإمام السيوطي في بيان المواضع التي تحذف فيها كان واسمها، إما جوازا وإما وجوبا، فيقول: (يجوز حذف كان واسمها إن علم بعد (إن) وَ (لو) بكثرة (وهلاَّ) وَ(إلاَّ) بقلة... وقل بعد (لدن) ونحوها، ويجب بعد (أنْ) معوضا عنها ما)[6]

وما ذكره الإمام السيوطي هو مذهب ابن مالك قبله[7]

والذي يظهر من هذه الآراء أَنَّ كانَ واسمها لا يحذفان إلا بعد حرف لا يصلح معه إلا الفعل، كما قال ابن يعيش: (واعلم أن هذا الحرف والإضمار لا يسوغ مع كل حرف لا يقع بعده إلا الفعل، وإنما ذلك مسموع منهم، تضمر حيث أضمروا، وتظهر حيث أظهروا)[8].

وحين تنظر في بيت الأعشى- موضع الدراسة- لا نجد أيا من الأحرف التي ذكرها العلماء فيما يتعلق بمواضع حذف كان، وإبقاء خبرها منصوبا، ولا تجد تخريجا يتفق مع انتصاب (وليدا وكهلا) في البيت. وهذا يعني جواز حذف كان وإعمالها مقدرة بعد (مذْ). والتقدير فيه: مذ أنا يافعٌ، ومذْ كنت وليدا، فحذفت كان واسمها بعد مذ، خلافا لمن يقَيّد حذفها بوقوعها بعد أدوات الشرط. ويمكن جعل وليدا وكهلا حالين، وصاحب الحال ضمير مستتر في الفعل (أبغي) والتقدير: أبغي المال حالة كوني يافعا وكهلا، ولكنّ تقدير كان، وإعمالها أقرب في هذه المسألة، فيما أري.

---

[1]- البيت من الطويل، وهو للأعشي في ديوانه، ص171، وتذكرة النحاة، وأوضح المسالك 453/3.

[2] - تذكرة النحاة، ص 589.

[3] - الكتاب316/1.

[4] - شرح المفصل 85/2.

[5] - المرجع نفسه ص-89.

[6] - همع الهوا مع 382/1.

[7] - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 227/1.

[8] - شرح المفصل 86/2.

وعلي ضوء هذا يمكن القول بأن استشهاد أبي حيان بالبيت في هذا الباب استشهاد صحيح، ولو انفرد به من بين النحاة، وهو- فيما أري – إضافة إلى الدرس النحوي، وإن كان هذا الحذف قليلا.
وثَمَّةَ مسْألة يثيرها بيت الأعشى سابق الذكر، إذ نرى فيه – كما سبق – انتصاب وليدا وكهلا على تقدير مذْ كنت وليدا وصرت كهلا، فحُذفَ الفعلان الناسخان، وبقي حبراهما.
وفي الوقت الذي اجمع فيه النحاة على اختصاص كان من بين أفعال هذا الباب بإعمالها مقدرة، يتضح أن (صار) تشارك كان في هذه الخاصية، وإن لم يقل بهذا أحد فيما وقفت عليه، لأنه لا يستقيم المعني إلا إذا قدرنا صار، وقلنا (صرت كهلا) وهذا يقودنا إلى الخلاصة بأنها تعمل مقدرة كما تعملُ كان.

وصفوة القول أنه يجوز حذف (كان) بعد(مُذْ) وإعمالها في الخبر مع قلةٍ، كما يجوز حذف (صار) وإعمالها في الخبر. وذلك لأن شاعرنا ميمون بن قيس شاعر موثوق في عربيته، وهو من شعراء الطبقة الأولي في الجاهلية، وشعره من أجود الأشعار، فصح أن يكون قوله أساسا يحتجُّ به في بناء القواعد النحوية، ولو لم يقل به النحاة من قبل. وإنا لا نقول بان النحو قد ختم بالكتاب، وانعقد الإجماع، ولكنا نقول بأن باب الاجتهاد ما يزال مفتوحا، شريطة أن يكون في حدود أصول النحو التي وضعها العلماء بد تتبع ودراسات مستفيضة في اللغة العربية، وأن يكون الاستشهاد بالنصوص الموثوق في عربيتها كشعر الأعشى، وعمرو بن كلثوم وامرئ القيس، وحسان، وغيرهم من شعراء عصور الاحتجاج.

مجيء ليس لنفي المستقبل:

الشاهد:

له صدقات ما تغِبّ ونائل وليس عطاءُ اليوم مانعه غدا[9]

عرض آراء النحاة في موضع الشاهد ومناقشتها:

الشاهد في هذا البيت قوله: (وليس عطاء اليوم مانعه غدا) استشهد به ابن مالك وابن هشام علي مجيء ليس لنفي الاستقبال بقرينة، كما تنفي الحال، والقرينة هنا هي (غدا). والتقدير ليس يمنعه عطاء اليوم ما سيعطيه في الغد. وزاد ابن مالك أيضا النفي كما في ليس خلافا للآخرين.

وموضع الشاهد في استعمال (ما) لنفي الاستقبال، قوله: (ما تغبّ نوالها) حيث نفت (ما) معنى الفعل بعدها، وهو دال على الاستقبال.

وهذا الاستعمال جائز مع قلته، قال ابن مالك: (والأكثرون أيضا على أن النفي بليس و(ما) و(إن) قرينة مخلصة للحال، مانعة من إرادة الاستقبال، وليس ذلك بلازم)[10]. ثم يوضح ويستشهد فيقول: (بل الأكثر كون المنفي بهما حالا، ولا يمنع كونه مستقبلا كما قال حسان في وصف الزبير رضي الله عنهما:

وما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر ما كان يذبل[11]

ويسرد ابن مالك حديثه المطول عن هذه المسألة فيقول: (وقال تعالي في استقبال المنفي بما وان: (قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مُنْ تِلْقاءَ نَفْسِي إن أَتَّبِع إلاّ مَا يُوحَي إِلَيَّ)[12]...وقال النابغة الجعدي[13]: له نائلات...البيت)[14]

---

[9] ـ البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه، ص173، وشرح التسهيل29/1. ومغني اللبيب563/1.

[10] ـ شرح التسهيل28/1.

[11] ـ (1) البيت من الطويل، وهو لحسان في ديوانه ص،29(دار صادر)، والجني الداني499، والهمع1-33.

[12] ـ من الآية 15، سورة يونس.

[13] ـ ينسب ابن مالك هذا البيت إلى النابغة الجعدي، وهذا أمر جانبه فيه الصواب، لأن البيت وارد في ديوان الأعشى، كما سبق تخريجه.

[14] ـ شرح التسهيل1-30.

ويستشهد ابن مالك بأبيات أخري ليدعم بها حجته في جواز وقوع ليس لنفي الاستقبال، منها قول الشاعر:

والمرء ســاع لأمر ليس يدركه والعيش شح وإشفاق وتـأميلُ[15]

حيث وقعت ليس لنفي المضارع (يدرك) وهو دال على الاستقبال.

أما ابن هشام فيري التسوية في مجيئها لنفي الحال أو الاستقبال إذا دل عليه دليل، كما يفهم ذلك من عموم لفظه، قال: (ليس كلمة دالة على نفي الحال ونفي غيره بالقرينة، نحو ليس خلق الله مثله، وقول الأعشى: له نائلات...البيت)[16].

ومذهب ابن هشام في هذه المسألة هو مذهب الجزولي في مقدمته[17]، غير أن أبا علي الشلوبين يعترض على مذهب الجز ولي، فيقول: (وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقا)[18] ثم يعلق عليه فيقول: (قال ذلك وإن كان الأشهر عند النحويين، إنما هي لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال)[19]، وهو يستند في رأيه على ما روي عن سيبويه أنه قال: (ليس خلق الله مثله)، أو (ليس خلق الله مثله أشعر منه) و (ليس قالها زيد)[20]، فيستدل بهذا علي أن مذهب سيبويه هو اختصاص ليس لنفي الحال لا الاستقبال.

والراجح عندنا من هذه الآراء هو مذهب ابن مالك وابن هشام والجزولي، وهو ـ فيما نرى ـ مبني على أدلة قياسية وسماعية تُثَبِّتها وَتُقَوِّيها.

فمن السماعية المنقولة: ما ورد في نفي (ليس وما) للمستقبل، قرآنا وشعرا. فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالي (وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّي)[21]، وقوله تعالي: (مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ)[22]، فالفعلان(يُغْنِي) و (يَكُونُ) دالان علي الحال والاستقبال معا. وقد وقعا منفيين بِ (ما)، وهذا دليل نقلي.

ودليله من الشعر ما سبق إيراده، كقول الأعشى وحسان، شريطة أن تدل عليه قرينة لفظية أو عقلية، ترشدنا إلى الزمن المستقبل كما ذكر صاحب النحو الوافي، إذ قال عنها: (تكون لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان. أما المقيدة فتنفيها علي حسب القيد)[23]. وهذا أصوب الآراء وأقواها عندي.

ومما يرجح هذا المذهب أيضا: ما حكاه سيبويه: (ليس يكون منك إتيان فحديث)[24]، وقد فات هذا على من ينسب إلي سيبويه مجيئها لنفي الحال وحده.

والخلاصة أن في قول الأعشى، وقول حسان، وقول عبدة وما ورد في الآيات الكريمات، وفيما حكاه سيبويه، دليل علي ورود ليس لنفي المستقبل، كما ترد لنفي الحال، شريطة أن تدل عليه قرينة، وما قيل في ليس يقال في (ما) الحجازية.

---

[15] ـ نقل محقق شرح التسهيل، أن البيت لعبده ابن لطيف في ديوانه ص70، وشرح اختيارات المفصل ص674، ولم أحصل علي أي مما ذكره بعد البحث، فنقلت ما أثبته تخريجا للبيت.

[16] ـ معني اللبيب 563/1.

[17] ـ ينظر: المقدمة الجز ولية بشرح الشلوبين،772/2.

[18] ـ المصدر نفـسه 772/2.

[19] ـ المصدر نفـسه، الموضع.

[20] ـ الكتاب 27/3(بديع)

[21] ـ الآيــة 11، سورة الليل.

[22] ـ من الآية 7، سورة المــجادلة.

[23] ـ النحو الوافي، عباس حسن، ط8،1986،القاهرة.جـ1،ص559،آخر الهامش رقم(4)

[24] ـ الكتاب 27/3 (بديع).

حكم حذف خبر إنّ

الشاهد:

إن محلا وان مر تحلا وان في السفر إذ مضوا مهلا[25]

عرض آراء النحاة في موضع الشاهد ومناقشتها:

الشاهد فيه قوله (إن محلا وان مر تحلا)، حيث حذف خبر إنّ للعلم به، والتقدير إن لنا في الدنيا محلا، وإن لنا في الآخرة مرتحلا، فحذف خبر إنّ للعلم به.

وللنحاة آراء متباينة في هذه المسألة، فذهب البصريون ومن على منهجهم إلى الجواز مطلقا، سواء أكان الاسم نكرة أم معرفة كررت (إنَّ) أو لم تكرر. قال سيبويه: (هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة، لإضمارك ما يكون مستقرا لها وموضعا لو أظهرته، وليس هذا المضمر بنفس المظهر، وذلك إن مالا وإن ولدا وإن عددا، أي إن لهم مالا. فالذي أضمرت لهم. ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد إن الناس ألْبٌ عليكم، فيقول إن زيدا وإن عمرا أي إن لنا. وقال الأعشى: (إن محلا...البيت) وتقول إن غيرها إبلا وشاءً. فالذي تضمر هذا النحو وما أشبهه)[26]

ويؤيد المبرد رأي سيبويه بقوله: (ومما يحذف لعلم المخاطب بما يقصد قولهم: لا عليك، إنما يريدون لا يأتي عليك، وقولهم ليس إلا وليس غير... ويقول القائل: أما بقي لكم أحد، فإن الناس ألبٌ عليكم، فتقول إنّ زيداً وإن عمراً، أي إنّ لنا، قال لأعشي: (إن محلاً وإن مرتحلاً .... البيت) ... والمعرفة والنكرة ها هنا واحدٌ، وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني بأن تقدم له خبراً، أو يجرى القول على لسانه، كما وصفت لك)[27]. وعلى هذا يذهب البصريون ومن حذا حذوهم غير مهتمين بتنكير الاسم أو تعريفه.

أما الكوفيون فلا يجزون حذف خبر إنّ إلا إذا كان اسمها نكرة وعلى مذهبهم سار ابن جني في خصائصه، فأورد قولا بهذا المعنى في باب شجاعة العربية، حين حديثه عن حذف خبر إنّ مع النكرة خاصة[28].

وذهب الفراء إلى منع حذف خبر إنّ، لا في نكرة ولا في معرفة إلاّ إذا تكررت إنّ، كما في قول الأعشى، ليعلم أنه مخالف للآخر عند من يظن أنهما متساويان، وحكيَ أنْ قيل له: (الزبابة الفأرة)؛ فقال: (إنّ الزبابة إنّ الفأرة)، أي أنهما مختلفان[(29)]. فسبب الحذف عنده هو تكرار إنّ والمخالفة الحاصلة بين الاسمين؛ لأن المحل خلاف المرتحل، فجاز حذف خبر إنّ، لأنه معلوم يدل عليه اختلاف الاسمية.

والذي يُرجّح عندنا من هذه الآراء، هو مذهب سيبويه، والمبرد، وجمهور البصريين، من جواز الحذف مطلقاً، بخلاف مذهب الكوفيين وابن جني والفراء. ومما يُردّ به على الكوفيين ما روي عن الأعرابي: (إنّ الزبابة إنّ الفأرة) فالزبابة والفأرة معرفتان، وجاز حذف الخبر بعدهما. ويرد عليهم أيضاً بما ورد في القرآن الكريم وفي شعر الفصحاء، فما ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: (إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم)[30] فخبر إنّ في هذه الآية مضمر تقديره (هلكوا) على أرجح الأقوال[31]، ومثله في الآية: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون)[32]. فخبر (إنّ) محذوف تقديره: مأجورون أو آمنو أو فرحون[33]، ووجه الاستشهاد بهاتين

---

[25] ـ البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه، ص،269، والكتاب141/2(بديع) والمقتضب 130/4، وشرح الرضي372/4، وشرح التسهيل 297/1، والمغني 2/1،366/169.

[26] ـ الكتاب141/2-142(بديع)

[27] ـ المقتضب 130/4.

[28] ـ ينظر: الخصائص 152/2، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 2003م.

[29] ـ ينظر شرح الرضى على الكافية 372/4.

[30] ـ من الآية 41، سورة فصلت.

[31] ـ ينظر: إعراب القرآن للنحاس، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، 44/4.

[32] ـ من الآية: (69)، سورة المائدة.

[33] ـ ينظر: معنى اللبيب، تحقيق إميل يعقوب بديع، 167/2.

الآيتين أن خبر (إنّ) محذوف رغم كون اسمها معرفة، وهو الاسم الموصول، بخلاف مذهب الكوفيين ولم تكرر (إنّ) بخلاف مذهب الفراء.

ومما يرد به على مذهب الفراء من الشعر قول الأخطل:

خلا إنّ حيا من قريش تفضلوا على الناس أو أنّ الأكارم تهشلا[34]

فقد حُذِف خبر إنّ في البيت، واسمها معرفة ولم تتكرر. ويرفض ابنُ جني الاحتجاجَ بهذا البيت، يقول: (فأما احتاج أبي العباس عليهم بقوله: (خلا إنّ حيا ... البيت) أي أو أنّ الأكارم نهشلا تفضلوا. قال أبو علي وهذا لا يلزمهم، لأنّ لهم أن يقولوا: إنما منعنا حذف خبر المعرفة مع إنّ المكسورة فأما مع أنّ المفتوحة فلن نمنعه) [35].

والذي يتبين لنا: أنّ مذهب أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني لا يقيم دليلاً على منع حذف خبر إنّ المكسورة وذلك لأنهما من أصل واحد، ويعملان عملاً واحدا ويدلّان دلالة واحدة، فما جاز فيما فُتِحت هَمَزَتُه، جائز فيما كُسِرَتْ همزته.

وعلى ضوء هذا العرض والمناقشة نخلص إلى أن بيت الأعشى شاهد على جواز حذف خبر إنّ المكسورة الهمزة، للعلم به مسبقاً، وأن هذا الحذف جائز كما ذهب سيبويه والبصريون، سوءاً كان الاسم نكرة أو كان معرفة، وسواءً تكررت (إنّ) أو لم تتكرر.

حكم إعمال أن المخففة:

الشاهد:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أنْ هالكٌ كل من يحفى وينتعل[36]

عرض آراء النحاة في موضع الشاهد ومناقشتها:

استشهد به بعض النحاة على إعمال (أنْ) المخففة الواقعة بعد عَلِمَ وما شابهه، واسمها ضمير الشأن محذوف وجوباً، مع وجوب كون خبرها جملة، وموضع الشاهد فيه قوله (أنْ هالك كل من يحفي) فكأنه قال: قد علموا أنّه كل من يحفى وينتعل هالك.

والحاصل أن النحويين قد اختلفوا في حكم إعمال (أنْ) المخففة على النحو الآتي:

الرأي الأول: رأي سيبويه والمبرد، وأغلب البصريين، ومذهبهم أنها لا تعمل إلا في ضمير الشأن المحذوف، قال سيبويه في باب الحروف التي تعمل عمل الفعل: (هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده .... وأما قول الأعشى (في فتيه ... البيت.... فإن هذا على إضمار الهاء)[37]. وقال في موضع آخر: (هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجاز بها بمنزلة الذي ..... وقال الاعشى: (في فتية ..... البيت).

وخلاصة قوله إنها لا تعمل حين تخفف إلا في ضمير الشأن المحذوف، وهو شرط لا بد منه فيما يرى. وقد ارتضى المبرد هذا الرأي[38].

---

[34] - البيت من الطويل، وهو للأخطل في المقتضب 131/4، والأمالي الشجرية 322/1،

[35] - الخصائص 152/2.

[36] - البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه، ص: 209، والكتاب، 137/2، 86/3، 291، والاتصاف 199/1، شرح الرضى 32/4.

[37] - الكتاب 137/2 (بربع).

[38] - المقتضب 3/ 9 (عضيمة)

ومن أنصار هذا المذهب أيضاً؛ ابن هشام الانصاري، وهو يعرض المسألة بصورة أوضح وأبين، ويشترط لها شروطاً، ويرد على من خالف سيبويه، ويبرر بأن (أنْ) هذه ثلاثية الوضع، وهي مصدرية، وتنصب الاسم وترفع الخبر، خلافاً للكوفيين، الذين يزعمون أنها لا تعمل شيئاً، واشرط في اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً[39].

الرأي الثاني: رأي من يرى أنها تعمل في الحالين: إضماراً وإظهاراً، منهم ابن يعيش، وابن مالك والسيوطي. قال ابن يعيش: فأما (أنّ) فهي على ضربين مكسورة ومفتوحة، وقد جاء التخفيف فيهما،... وأما المفتوحة فإذا خففت لم تلغ عن العمل بالكلية، ولا تصير بالتخفيف حرف ابتداء، إنما ذلك في المكسورة، بل يكون فيها ضمير الشأن والحديث، نحو قوله تعالى: (أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا)[40] وقوله: (علم أن سيكون منكم مرضى)[41]، والمراد (أنه) أي أن الأمر والشأن، وهو الجيد الكثير، فإن لم يكن فيه ضمير أعملناه فيما بعده[42].

فمراده من هذا القول أنه يرتضى مذهب سيبويه ومن تبعه، غير أنه لا يُقْصِرُ عملها في الضمير المحذوف وحده، بل تعمل في الظاهر ولكن بقلة، وهذا ما رجحه ابن مالك في شرح التسهيل[43]. ومن انصار هذا المذهب، كذلك الإمام السيوطي في همع الهوامع، طائفة من المغاربة[44].

فالذي يستخلص من مذهبهم أن الأصل في المسألة أن تعمل (أنْ) المخففة في المحذوف، سواءً أكان ذلك ضمير شأن أو غيره، ويجوز أن تعمل في اسم ظاهر على قِلّة. وهنا تأتي المفارقة بينهم وبين البصريين، وابن هشام، لأنهم يشترطون كونه ضميراً محذوفا وهؤلاء يرون إعماله في الحالين إضماراً وإظهاراً.

الرأي الثالث: رأي من يذهب إلى بطلان عمل (أنْ) المخففة مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين ومن تبعهم، وحجتهم أنها لا تعمل، لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاث أحرف وأنها مبْنية على الفتح، كما أنه مبني على الفتح، وإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها[45].

وقد تبنى رأي الكُوفيين جماعة من النحاة منهم، أبي الحسن على ابن عيسى الرماني، في كتابه منازل الحروف[46]. وكذلك الزمخشري يميل إلى رأي الكوفيين مضعفاً رأي البصريين وسيبويه، على حسبما يظهر هذا من الفصل الذي سماه: فصل في تخفيف إنّ وأنّ، وجاء فيه: (وتخففان فيبطل عملهما، ومن العرب من يعملهما) [(47)].

ومن النحويين من يرى أن في بيت الشاهد انتحال، وأنّ بعضهم قد صنع المصراع الثاني من قول الأعشى المذكور ليتفق مع قاعدتهم النحوية، فقد نُقل عن السيرافي أنه قال: (المصراع: أن هالك ..... الخ مصنوع، والثابت المروي: أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل. والشاهد في كلتا الروايتين واحدٌ، لأنه في اضمار الهاء في أنْ)[48].

---

[39] - معنى اللبيب 72/1 (بديع)

[40] - من الآية: (89) سورة طه.

[41] - من الآية: (20)، سورة مزمل.

[42] - شرح المفصل 4/ 457 – 549.

[43] - شرح التسهيل 330/3.

[44] - همع الهوامع 453/1 – 454.

[45] - الاتصاف 1 / 195.

[46] - منازل الحروف، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، ص 46.

[47] - المفصل بشريح البن يعيش، 545/4.

[48] - لم أعثر على كتب السيرافي في بيئتنا هذه، فنقلته عن العلامة محمد عبد الخالف عضمية في شرح وتحقيقه للمقتضب4/ 10، الهامش، وينظر أيضاً الخزانة 547/3-548.

وما نستخلصه من عرضنا هذا، أن للنحاة ثلاثة مذاهب في إعمال أن المخففة من الثقيلة؛ فمذهب سيبويه والبصريين إعمالها في ضمير الشأن المحذوف شريطة أن تسبق بعَلِم أو حسب أو ظن أو نحوها، ومذهب الكوفيين بطلان عملها بعد التخفيف. وذهبت طائفة من النحاة إلى جواز إعمالها في ضمير الشأن أو في غيره من الأسماء، ظاهرة كانت أو مضمرة، مع تقليل عملها في الظاهر.

وموقفنا من هذه الآراء: أن رأي ابن يعيش وابن مالك والسيوطي يؤول إلى رأي سيبويه والمبرد وجمهور البصريين، وإن كانت فيه مَندُوحة وفُسْحَة أكثر من غيره، ذلك لأن الأصل في مذهبهم إعمالها في ضمير الشأن المحذوف إلا اضطراراً. ولا بأس فيما ذهبوا إليه من إعمالها في الاسم المضمر والظاهر؛ لأن ذلك يستند إلى أدلة من النقل والقياس.

فمن النقل: قراءه بعضهم (والخامسة أن غضب الله عيلها)[49] فاسم (أنْ) في الآية هو ضمير الشأن المحذوف. ومما نقل أيضاً قولهم: علمت أن زيداً قائم، عملتْ (أنْ) في اسم ظاهر وهذا قليل. ومما ثبت فيه الضمير قول الشاعر:

لقد علم الضيف والمرملون إذا غيّر أفقٌ وهبّتْ شمالا

بأنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وأنْك هناك تكون الثمالا[50]

الشاهد في موضعي البيت – ضمير المخاطب – مذكور، وخبرها في الموضع الأول مفرد (ربيع) وفي الموضع الثاني جملة فعلية (تكون). ومثله قول الآخر:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أنجل وأنت صديق[51]

ودليل إعمالها من القياس: إعمال نظيراتها فيما بعدها، مثل كان المخففة، حين ورد إعمالها في الاسم الظاهر بعدها في قول الشاعر:

وصدر مشرق النحر كانْ ثدييه حــقان[52]

تصب (ثدييه) بِ (كأنْ) المخففة من الثقيلة، ولما كانت هذه نظيرة (أنْ) في العمل، دل ذلك على جواز إعمال (أنْ) في الظاهر قياسا عل نظيرتها.

أما مذهب الكوفين فهو مردود، لأنهم ينوا فوهبهم على زوال العلة بعد التخفيف، فأن المخففة عندهم حرف مصدري مهمل كسائر الحروف المصدرية. و(أن المصدرية تلزم الجمل الفعلية المؤولة معها بالمصدر، فلا يحتمل أن تدخل على الاسمية)[53]. وقد رأينا دخولها على الاسم والفعل، وهذا يعني أن حجة الكوفيين واهية ضعيفة.

والخلاصة أن قول الأعشى سابق الذكر دليل على إعمال أن المخففة في ضمير الشأن المحذوف، والتقدير فيه (أنه كل من يحفى وكل من ينتعل هالك)، وجملة يحفى مبتدأ، وهالك خبرها، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر(أن) المخففة واسمها ضمير شأن محذوف.

---

[49] - من الآية 9، سورة النور.

[50] - البيتان من المتقارب وهما لخبوب بن العجلان في الخزائن، 384/10، وهو بلا نسبة في الاتصاف 206/1، وأوضح المسالك 357/1، ويرى البيت بروايات متعددة. ينظر: شعر الهزلين 217/1، ط1، بغداد 1975م.

[51] - البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الانصاف 205/1، شرح المفصل 545/4، 50 والمغني 72/1، الخزانة 426/5.

[52] - البيت من الهزج، وهو بلا سببية في الكتاب 135/2، والانصاف 197/1، شرح الرضي 370/2.

[53] - شرح الرضى 32/4.

مجيء الإضافة بمعنى (في):

الشاهد:

مهاد النهار لجاراتهم وبالليل هن عليهم حرم[54]

عرض آراء النحاة في موضع الشاهد ومناقشتها:

الشاهد فيه قوله (مهاد النهار)، استشهد به ابن مالك على وقوع الإضافة بمعنى (في) الظرفية، والمعنى (هاد في النهار)، قال: (ثم بينت أن الإضافة على ثلاث أقسام: إضافة بمعنى(في) وإضافة بمعنى(اللام)، وإضافة بمعنى(من)، وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تعالى: (وهو ألد الخصام)[55]، ...، ومثله: (مهاد النهار لجاراتهم ..... البيت)، ومعنى (في) ظاهر، لا غنى عن اعتباره، وأن اعتبار معنى غيره ممتنع أو متوصل إليه بتكلف، فصح ما أردنا)[56].

وإذا كان ابن مالك يذهب إلى ورود لإضافة بمعنى (في) و(من) واللام، فللنحاة آراء مختلفة في ذلك، يمكن عرضها فيما يأتي:

1- مذهب الجمهور: أن الإضافة تكون بمعنى (اللام) وبمعنى (من) ولا تكون بمعنى (في)، وهذا مستنبط من رأي سيبويه، إذ يفهم من كلامه أن المجرور في مثل هذا، إنما هو معمول لحرف الجر المحذوف إيجازاً واختصاراً؛ فيبد وللناظر وكأنه مجرور بالإضافة[57].

2- مذهب الكوفيين: أن الإضافة تكون بمعنى اللام وبمعنى من وبمعنى عند، كما قالوا هذه ناقة رقود الحلب، أي عند الحلب[58].

3- مذهب الزجاج وابن الضائع: وخلاصته أنها لا تكون إلا بمعنى للام فقط، ويكون معناها حينئذ إما الملكية وإما الاختصار[59].

4- مذهب ابن الحاجب وابن مالك: وهو أن الإضافة تكون بمعنى (في) كما تكون بمنعى اللام، وبمعنى (من) [60].

5 - مذهب أبي حيان: أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلاً، ولاهي على نية حرف، قال: والذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرف مما ذكروه، ولا على نبيته، وأن جهات الاختصاص متعددة بينها الاستعمال[61].

ويظهر من هذا الغرض أن ابن مالك هو وحده الذي يستشهد بهذا البيت على هذا الوجه المذكور من تقدير الإضافة فيه بمعنى (في) تأسّياً بمذهب ابن الحاجب في عموم الإضافة، وقد عقد رأيه بما ورد في القرآن الكريم، وفي الأشعار، فاستشهد بقول الأعشى: (مهاد النهار.. البيت)، على أن معنى الإضافة هنا مهاد في النهار.

---

[54] - البيت من المنسرح، وليس في ديوان الاعشى، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل، 78/3، وذكر المحقق أنه للأعشى في شرح عمدة الحافظ، وهو للأعشى في اللسان (حرم).

[55] - من الآية: (204)، سورة البقرة.

[56] - شرح التسهيل 87/3 – 88.

[57] - الكتاب: 272/1 (بريع).

[58] - همع الهوامع412/2 - 313.

[59] المصدر نفسه، في الموضع.

[60] - ينظر: شرح التصريح 85/3 – 87، وشرح الرضي على الكافية 206/2.

[61] - ارتشاف الضرب 502/2 (التماس).

والذي يبدو لنا في هذه المسألة أن عامل الجر في قول الأعشى (مهاد النهار) ليست هي الإضافة، وإنما العاملة فيه، هي (في) المقدرة التي تفهم من المعنى. فإن قيل لم يقل بهذا أحدٌ، قُلتُ: أقمت رأيي على الأدلة الأتية:

أولاً – النقل: ذهب بعض المتقدمين من البصريين إلى إضمار حرف الجر في قول تعالى: (واختلاف الليل والنهار)[62]، والتقدير اختلاف في الليل والنهار، فاضمر حرف الجر[63]. ولما كان موضع الشاهد في قول الأعشى يدخل في وجه الاستشهاد بهذه الآية، جاز أي يقال فيه: أنه مجرور بفي المضمرة وليس بالإضافة.

ثانياً القياس: ومما يستدل به على أن العامل فيه هو (في) المحذوفة ما ورد في الكلام من نظائر واشباه يقاس عليها، كحذف اللام الجارة أو إضمارها، وكحذف (رب) وإعمالها، وحذف (من) وإعمالها، وكذلك حذف الباء. فلما جاز حذف هذه الأحرف وأعمالها؛ جاز حذف (في) أو إضمارها قياساً على نظائرها في الكلام.

ثالثاً: يلاحظ أن المجرور في قول الأعشى (موضع الشاهد)، قد وقع ظرفان إما زماناً أو مكانا، وليس في حروف الجر أنسب للظرفية من الحرف (في) فصح أن يقال إنه مجرور بفي المقدرة كما ورد في شرح الصريح، بأن لليل ظرف للمكر، والسجن ظرف للمتصاحبين، والتقدير مكر في الليل، وصاحباي في السجن[64].

وصفوة القول: أن الإضافة لا تأتي بمعنى (في) ولكنها تأتي بمعنى اللام، وبمعنى من، وبمعنى عند كما ورد عن الكوفيين[(65)]. .... قوله: (مهاد النهار) فليس من الإضافة في شيء، بل هو من باب إضمار حروف الجر، ووجه الاستشهاد به، إعمال (في) مضمرة أو محذوفة، قياساً على نظائرها، كرب والباء واللام، ومن وحمل النظر على

إضافة آية إلى الفعل:

الشاهد:

بآية تقد مون الخيل شعثاً كأن على سباكها مداما[66]

عرض آراء النحاة في موضع الشاهد ومناقشتها:

موضع الشاهد في البيت فوله (بآية تقدمون)، استشهدوا به على جواز إضافة آية إلى الفعل، سواء أكان ذلك مع (ما) المصدرية، أو النافية أو بدونهما، والحال أن آية مؤولة بعلامة، والجملة الفعلية مؤولة بالمصدرية، والتقدير: (بعلامة قدوم الخيل).

وقد تباينت آراء النحاة حول هذه المسألة، فذهب بعضهم إلى الجواز مطلقاً، وذهب آخرون إلى تأويل الفعل بالمصدر.

الرأي الأول: رأي أهل الجواز، وهو رأي سيبويه، والزمخشري وابن يعيش: قال سيبويه - في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء (ومما يضاف إلى الفعل أيضاً: قولك ما رأيته منذ كان عندي، ومنذ جاس

---

[62] - من الآية: (190)، سورة آل عمران.

[63] - ينظر شرح المفصل 517/4 (بريع) أو باب إضمار حروف الجر في أية نسخة أخرى.

[64] - ينظر: شرح التصريح 85/3 (أحمد السيد سيد أحمد).

[65] - ينظر: همع الهوامع 412/2.

[66] - البيت الأعشى في اللسان (سلم)، وخزانة الأدب 512/6، ولا يوجد في ديوانه الكتاب 136/3، شرح المفصل 183/2، والمغني 77/2، 418، والهمع 427/2، والدرر 162/2.

بي، ومنه أيضاً آية، قال: يآية تقدمون ..... البيت) [67]. وقال الزمخشري: (ومما يضاف إلى الفعل آية لقرب معناها من الوقت ثم ذكر بيت الأعشى)[68].

ويوضح ابن يعش مراد الزمخشري بقوله: (قد أضيف إلى الفعل غير الزمان مما هو جار مجراه، ومشتبه له، قالوا: أتيتني بآية قام زيد، فأضافوا آية إلى الجملة من الفعل والفاعل لأنها بمنزلة الوقت، وذلك لأن الآية علامة ... فأما قول الشاعر: بآية يقدمون الخيل شعثاً، فالشاهد فيه إضافة آية إلى الفعل الذي هو يقدمون) [69].

والذي يتضح من هذه الأقوال أنهم يجيزون فيه الإضافة مطلقاً، سواءً أكانت آية بمعنى الوقت، أو بمعنى غيره.

الرأي الثاني: رأي من يؤول الفعل على تقدير(ما) المصدرية، ومنهم ابن حني والرضي[70]، والأعلم الشنتمري والسيوطي. فقد نقل عن ابن جني أن الجملة يعد آية على تقدير (ما) المصدرية، ولا تجوز إضافة آية إلى الفعل أصلاً، وحجته أن الإضافة إلى الجملة إنما ينبغي أن تكون في الظروف وما أشبهها بوجه، وآية بعيدة من الظروف، ولهذا لا تضافا إلى الجملة الفعلية إلا بعد تأويلها[71].

والذي يتبين لنا في هذه المسألة أن كلمة (آية) تأتي على معنيين: بمعنى حين، وبمعنى علامة.

فمما وردت فيه بمعنى (حين) قولهم (أتيتني بآية قام زيد) أي حين قام زيدٌ، وفي هذه الحالة يقال في آية ما يقال في حين ويوم، ومند من جواز إضافتها إلى الفعل، كما ذكر سيبويه في بباب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء[72]، سواء أكان ذلك مع (ما) المصدرية أم النافية أم بدونها. ومن هذا الباب قوله الشاعر:

ألكني إلى سلمى بآية أومأت كف خضيب تحت كف مدرع[73].

أي حين أو مات يكف خضيب.

ومما وردت فيه آية معنى علامة قوله تعلى: (وقال لهم نبيهم إن آية ملكه أن يأتيكم التابوت)[74]. ومن بابه قول عمرو بن شأس.

ألكني إلى قومي السلام رسالة بآية ما كانوا ضعافاً ولا عزلا[75].

أي علامة ملكه، وعلامتهم عدم كونهم ضعافاً ولا عزلاً. وفي هذه لحالة لا تضاف آية إلى الفعل إلا مع (ما) المصدرية أ والنافية كما هو واضح من الشواهد السابقة.

---

[67] - الكتاب 136/3.

[68] - المفصل يشرح ابن يعيش: 183/2.

[69] - شرح المفصل 2/ 184

[70] - شرح الرضي على الكافية 173/3.

[71] - ينظر: الدرر 2/ 363، وبحثت عن رأي ابن جتى في الخصائص، وفي سر الصناعة، وفي اللمع المنزل على مكتبة الحاسب الآلي، ولم أقف عليه.

[72] - ينظر: الكتاب 136/3 – 137.

[73] - البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل 124/3، وفي الهمع 417/2.

[74] - من الآية: (248)، سورة البقرة.

[75] - البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس في الكتاب 259/1، وشرح شواهد المغني 35/2 والدرر 164/2، والبيت بلا نسبة في المعنى 77/2، الهمع 427/2.

ويتبين من هذ التفصيل أن خلاف العلماء في هذه المسألة مرده إلى معنى آية. ويبدوا أن سيبويه يرى أن معناها حين، فلذلك استشهد بقول الأعشى، في معرض حديثه عن أسماء الدهر التي تضاف إلى الأفعال، أما الذين يشترطون تأويل الجملة بالمصدرية في البيت فيرون أن معناها علامة.

وخاتمة الكلام: أن آية في بيت الشاهد مرتبطة بمعنى البيت الذي قبلها، ويبدو ان سبب الخلاف يعود إلى ورود البيت يتيماً معزولاً عما قبله، ففهمه كل منهم يوجه من الوجوه، ثم لم يتحققوا من البيت الذي قبله. أما إذا كانت بمعنى حين، فجاز إضافتها إلى الفعل دون شرط – كما يرى سيبويه – الجملة الفعلية مؤولة بالمصدرية؛ لأن الإضافة من خواص الأسماء، كما سبق القول. وكذلك إذا كانت آية بمعنى علامة، فيجب تأويل الفعل بالمصدرية كما ورد عن ابن جني. وعلى هذا فإن معنى آية هو الحَكَم الفاصل في مثل هذه المسألة وما شابهها.

إضافـــة لدن إلى الجملة:

الشاهد:

أراني لدن أن غاب رهطي كأنما يراني فيكم طالب الضيم أرنيا[76]

عرض آراء النحاة في موضع الشاهد ومناقشتها:

الشاهد فيه قوله (لدن أن غاب)، استشهد به بعض النحاة على جواز إضافة (لدن) إلى الجملة الفعلية على تقدير (أن) قبل الفعل، إن لم ترد ظاهرة، واستدلوا بأن ظهورها في هذا البيت دليل على حذفها اضطراراً في المواقع التي لم تر فيها. وأن إضافته إلى الفعل كإضافة حيث المبهمة لأنه في الابهام مثله.

و للنحاة أراء متباينة في هذه المسألة، فمنهم من يؤوّل الجملة بالمصدرية، ومنهم من يبقها على فعليها. أما سيبويه؛ فيفهم من كلامه أنه يؤوّل الجملة الفعلية بعد لدن بالمصدرية[77].

ومن النحاة من يرى جواز إضافة لدن إلى الجملة، كابن الشجري في قوله السابق الذكر، وابن هشام في قوله: (ولدن لا تكون إلا فضلة، وأنها قد تضاف للجملة كقوله: صريع غوان .... البيت)[78]. وإلى هذا يذهب السيوطي[79].

ولدن ظرف يدل عل الزمان أحياناً وعلى المكان أيحاناً أخرى، فالدالة على لمكانية مثل: جئت من لدن البيت إلى الجامعة. والدالة على الزمانية نحو: لزمت الشيخ من لدن شيابي، وفي كلتا الحالتين تدل على الابتداء وعلى الغاية. وهي في بيت الشاهد دالة على الزمن والتقدير فيه: (منذ أن غاب قومي). وأنْ وما بعدها في تأويل مصدر.

ولما كانت لدن في قول الأعشى ظرف زمان، يلا حظ أن الخلاف الذي يدور بين العلماء في هذه المسألة، مَردّه إلى كون الفعل نكرة، وأن العرض من الإضافة هو تعريف المضاف، وإخراجه من الابهام إلى التخصيص، والنكرة مبهمة أصلاً، فلم تحسن الإضافة إلى الفعل، لعدم تحقق الغرض[80].

ومن هنا قوي عندنا تأويل الجملة بالمصدرية إذا وقعت بعد لدن، وذلك لعلتين:

---

[76] - البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديونه، ص: 149، والأمالي الشجرية 223/1 (دار المعرفة)، وهمع الهوامع 162/2 (تحقيق أحمد شمس الدين) والدرر 506/1.

[77] - ينظر: الكتاب: 323/1.

[78] - المغنى 315/1 (إمبل بديع).

[79] - ينظر: همع الهوامع، 162/2.

[80] - ينظر شرح المفصل، 180/2(باب إضافة أسماء الزمان).

الأولى: أن الإضافة إنما يقصد بها الايضاح والبيان، ولا يتحقق هذا بالإضافة إلى مبهم؛ لأن الفعل لنكرة، والنكرة مبهمة.

الثانية: لا خلاف بين النحاة – مطلقا – في أن المضاف إليه حكمه الجر، وليس الجر مما يدخل الأفعال أبداً؛ وعلى هذا صح تأويل الجملة بالمصدرية والتقدير في البيت: (لدنْ غياب رهطي) أي منذ ذلك الزمن.

والخلاصة أن (لدن) اسم من أسماء الزمان التي تضاف إلى الجملة حين تُؤَوَّل بالمصدرية، كما في قول الأعشى سابق الذكر، وكما حكاه سيبويه: (من لد أن كانت شولا)، ولا فرق بين (لد ولدن) وإنما هي لغة من اللغات الواردة فيها[81].

وفي البيت استشهاد آخر هو: جواز تجرد لدن من حرف الجر (من) والغالب اقترانها به، كما وردت في مواضع عدة من القرآن الكريم،[82].

الفصل بين المتضايفين بأجنبي:

الشاهد:

أنجب أيام والداه به إذا نجلاه فنعم ما نجلا[83]

عرض آراء النحاة في موضع الشاهد ومناقشتها:

استشهد به بعض النحاة على جوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بعامل أجنبي للضرورة الشعرية. وموضع الشاهد – على هذه الرواية – هو قوله: (أنجب والداه إذ نجلاه) وفيه أوجه من الاستشهاد.

الوجه الأول: جواز الفصل بين المضاف (أيام) والمضاف إليه (إذ نجلا) بفاعل، وذلك: أن (إذ) ظرف زمان أضيف إلى أيام والفاصل بينهما (والداه) فاعل أنجب وهو اجنبي عن الجملة، وليس معمولاً للمضاف، ولا علاقة له بالمضاف إليه، لأن أصل البيت (أنجب به والداه أيام إذ نجلاه)[84].

الوجه الثاني: جواز الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور. والفاصل في هذا البيت هو (به) حيث فصل بين المضاف أيام، والمضاف إليه (إذْ)[85] بالجار والمجرور.

الوجه الثالث: جواز الفصل بعاملين اجنبين كالفاعل والجار والمجرور معاً أو المفصول والجار والمجرور ... إلى غير ذلك.

والفصل بين المتضايفين ضعيف – في عمومه – عند النحاة، كما قال ابن مالك في التسهيل: (يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور بقوة إن تعلقا به وإلا فيضعف) [86]، ثم قال في شرح كلامه: (إنما يحجر على من فصل بما لا يتعلق بالمضاف كقول الشاعر:

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي يقارب أو يزل[87]

---

[81] - ينظر: الكتاب 355/4 (بديع)، شرح المفصل 180/2 – 188، 128/3 – 130، وشرح الرضي على الكافية 22013 – 221.

[82] - ينظر: الآية: (8)، سورة آل عمران، والآية: (99)، سورة طه، والآية: (6)، سورة النمل.

[83] - البيت من المشرح، وهو للأعشى في ديوانه، ص: 271. وفي شرح التصريح 199/3. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل 138/3. وأوضح المسالك 57/3، والهمع 434/2ورواية الديوان: (أنجب أيامُ والديه) يرفع أيام، وجر والديه، وهذا بخلاف الاستشهاد.

[84] - ينظر: شرح التسهيل 138/3، وشرح التصريح 1998/3.

[85] - ينظر أوضح المسالك 157/3، لهامش رقم (1).

[86] - التسهيل، بشرحه، 3/ 137.

[87] - البيت لأبي حية النميري، في ديوانه، ص 163 (دار الكتاب العربي)، والكتاب 179/1، الاتصاف 45/1، شرح التصريح 95/2.

ففصل بين (كف) و(يهودي) بيوماً، وهو متعلق بخط، فمثل هذا ضيف خفيف بأن لا يجوز إلا في صورة، لما فيه من الفصل بأجنبي .... ومثله في الضعف، الفصل بفاعل مطلقاً، أي سواء في ذلك ما تعلق بالمضاف وما تعلق بغيره .... والمتعلق بغيره كقول الشاعر: (أنجب أيام والداه .... البيت) أراد أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ففصل بين أيام وإذ بفاعل أنجب، ولا عمل لأيام فيه) [88].

والفصل بين المتضايفين قبيح عند جمهور البصريين لأنهما كالشيء الواحد، أو الشيئين المتلازمين، ولهذا جعله سيبويه والبصريون قبيحاً[89]، إلا أن يكون بالظرف أو بالجار، وهو خاص بالشعر، كما يقول سيبويه (ولا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار) إلا في الشعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور[90]. ومفهوم كلامه: أنه لا يجوز الفصل بينهما بالمفعول أو الفاعل، كراهة أن يفصلوا بين المتلازمين.

وعلى ضوء كلامه فإن في بيت الأعشى لغوٌ، وخروج عن سنن العربية، ولعلّ من قائل، لماذا لا نجعل ما ورد عن الثقاة، ومن لا يطعن في عربيتهم أصلاً وعلى ضوئه تفقد القواعد؟

أما الكوفيون فقد أجازوا الفصل بينهما بغير الظرف أو الجار والمجرور محتجين بورود ذلك عن فصحاء العرب شعراً[(91)]، كقول الشاعر:

فرجحتها بمزجة زجّ القلوص أي مزادة[92]

التقدير (زجّ أبي مزادة القلوصَ) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول، ثم سردوا أبيات أخرى تدل على جواز الفصل بين المتضايقين بأجنبي، وهي ليست ظرفاً ولا جاراً ومجروراً[93]. وعلى رأيهم يكون بيت الأعشى فصيحاً ومصدراً من مصادر الاحتجاج النحوي، وشاهداً قوياً على جواز الفصل، بخلاف رأي البصريين.

وقد رجح الأنباري رأي البصريين، وردّ أدلة الكوفيين، محتجا بضعف شواهدهم حيناً، وبالإجماع حيناً آخر، غير أن حجة الكوفيين ـ في هذه المسألة ـ أقوى عندنا من حجة البصريين، لأنهم بنوا مذهبهم، على وحدة المتضايفين أو تلازمهما، ثم قاسو هما على الجار والمجرور أو الصلة والموصول. ويقوى رأي الكوفيين ـ فيما نرى ـ أسُسٌ ثلاث:

الأول ـ النقل: حيث ورد عن العرب شعر فصيح يدل على جواز ذلك كما استشهد به الكوفيون، وإن عدم معرفة قائلها لا يمنع الاحتجاج بها، لأنا نعرف في كتاب سيبويه – على نقائه وصحة آرائه – أشعاراً مجهولة القائل، وقد صح الاستشهاد بها، وعرفت في الدرس النحوي بالأبيات الخمسين.

ونجد في النقل دلائل تؤيد جواز الفصل بين المتضايفين في غير الشعر، (فقد قرأ ابن عامر، أحد القراء السبعة: (وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم)[94]، بنصب (أولاد) وجر (شركاء) ففصل بين المصاف والمضاف إليه بأولادهم. والتقدير فيه (قتل شركائهم أولادهم)[95]. ولما أجمع النحاة على جواز الاحتجاج بالقراءات سواءً أكانت متواترة أم أحاداً، صح أن يستشهد بهذه الآية على جواز الفصل بين المتضايفين، بغير الجار والمجرور أو الظرف، ولو كان ذلك في غير الشعر.

---

[88] - شرح التسهيل 137/3 – 838.

[89] - ظاهرة الفصل عند التحويين، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط1، 2005م، ص: 66 (يتصرف)

[90] - الكتاب 234/1.

[91] - ينظر الانصاف، 427/2.

[92] - البيت من مجزوء الكامل، بلا نسبة في الاتصاف 427، شرح المفصل 187/2، شرح الرضى 161/2

[93] - ينظر: الانصاف، 428/2 – 431.

[94] - من الآية (137)، سورة الأنعام.

[95] - الاتصاف: 431.

الثاني ـ القياس: ولما كان هناك تشابه بين الجار والمجرور والمتضايفين من التلازم والارتباط، وحمل عليه منع الفصل بينهما، جاز أن يقاس على ما صح فيه الفصل، وإن كان قبيحا؛ فقد فصلوا بين الجار ومجروره بِ (لا، وما) النافيتين، وفصلوا بالقسم، وبالفعل، وبالفاعل[96]، ويقاس المتضايفان على الجار والمجرور، لأن العلة فيها واحدة، والقياس بينهما من باب الحمل على النظير والقياس عليه. وهو معمول به في أصول النحو.

الثالث ـ التعليل: فإذا كان البصريون يحتجون بوحدة المتضايفين وترابطهما، فكيف حاز فصلهما بالظرف أو الجار والمجرور؟ ألم تكن الوحدة مانعة من فكها؟ إذنْ يجوز الفصل بغير هذين، من باب علة التشبيه، وهو باب معروف في علل النحو، ومعمول به[97].

والخلاصة أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائز، سواء أكان بالجار والمجرور أو بالظرف، أو بغيرهما، في الشعر أو في عبرة، كما هو مذهب الكوفيين، ويقوي مذهبهم بالأدلة الثلاثة؛ النقل والقياس، والتعليل.

خاتمة الدراسة

النتائج:

الأعشى ميمون بن قيس شاعر موثوق في عربيته، وهو من شعراء الطبقة الأولي في الجاهلية، وشعره من أجود الأشعار، فصح أن يكون قوله أساسا يحتجُّ به في بناء القواعد النحوية.

لا يمكن القول بان النحو قد ختم بالكتاب، وانعقد الإجماع، بل نقول بأن باب الاجتهاد ما يزال مفتوحا، شريطة أن يكون في حدود أصول النحو المعروفة، وأن يكون الاستشهاد بالنصوص الموثوق في عربيتها كشعر الأعشى، وعمرو بن كلثوم وامرئ القيس، وحسان، وغيرهم من شعراء الاحتجاج.

ـ يجوز حذف (كان) بعد(مُذْ) وإعمالها في الخبر مع قلةٍ، كما يجوز حذف (صار) وإعمالها في الخبر. وفي شعر الأعشى دليل لذلك.

ـ يجوز حذف خبر إنّ المكسورة الهمزة، للعلم به مسبقاً، سوءاً كان الاسم نكرة أو كان معرفة، وسواءً تكررت إن أو لم تتكرر.

ـ للنحاة ثلاثة مذاهب في أعمال أن المخففة من الثقيلة؛ ذهب سيبويه والصربيون إلى إعمالها في ضمير الشيء المحذوف شريطة أن تسبق بعلم أو حسب أو طن أو نحوها، وذهبت طائفة من النحاة إلى جواز إعمالها في ضمير الشأن أو في غيره من الأسماء ظاهرة كانت أو مضمرة، مع تقليل عملها في الظاهرة، وذهب الكوفيون إلى بطلان عملها بعد التخفيف

ـ عامل الجر في قول الأعشى (مهاد النهار) ليست هي الإضافة، وإنما العاملة فيه هي (في) المقدرة التي تفهم من المعنى. وهنالك أدلة من النقل والقياس تؤيد هذا الرأي.

ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائز، سواء أكان بالجار والمجرور أو بالظرف، أو بغيرهما، في الشعر أو في غيره، كما هو مذهب الكوفيين، ويقوي مذهبهم بالأدلة الثلاثة؛ النقل والقياس، والتعليل.

قائمة المصادر والمراجع:

[96] ـ ينظر: طاهرة الفصل عند النحويين، د. عبد العزيز محمد فاخر، ص: 62 – 65.

[97] ـ ينظر: لا فتراح للسيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، 1999.

أولا ـ القرآن الكريم.

ثانيا- الكتب المنشورة:

1 ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، ط1، القاهرة 1404هـ.

2 ـ الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984.

3 ـ الأصول في النحو، لأبي بكر محمد ابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2،1988.

4 ـ الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب المصري،1989م. (ب ت)

5 ـ الأمالي الشجرية لابن الشجري، تحقيق د. محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992.

6 ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية، بيروت،1407هـ ـ 1988م.

7 ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق يوسف بركات هيود، دار الكتب العلمية، بيروت 2001م.

8 ـ التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د.أحمد فتحي مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،1402هـ/1982م.

9 ـ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د. فخر الدين، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1،1973م.

10 ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقية بالقاهرة، (ب ت).

11 ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

12 ـ الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط3،1409هـ/1988م.

13 ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لأحمد ابن الأمين الشنقيطي، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1،1419هـ/1999م.

14 ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد ابن عبد النور المالقي، تح أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (ب ت).

15 ـ سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2،1413هـ/1993م.

16 ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت،1982م.

17 ـ شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر بمصر، ط1،1410هـ/1990م.

18 ـ شرح التسهيل لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، 1402هـ.

19 ـ شرح التصريح، للشيخ خالد الأزهري، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، (ب ت).

20 ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1،1403هـ/1982م.

21 ـ شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت 2001م.

22 ـ شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/1419هـ/1998م.

23 ـ ظاهرة الفصل عند التحويين، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط1، 2005م.

24 ـ علل النحو، لأبي الحسن محمد بن الوراق، تح د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1،1420 هـ/1999. 130

25 ـ الكتاب، لسيبويه، تحقيق د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، وطبعة عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب،1395هـ /1975م.

26 ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، (ب ت).

27 ـ المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، دار الرشيد، بغداد، د.ط، 1982م، 238/1.

28 ـ المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ /1988م.

29 ـ منازل الحروف، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، ص 46 (الكتاب منضد على جهاز الكومبيوتر، من عدة كتب).

30 ـ النحو الوافي، عباس حسن، طـ8 ،1986، القاهرة.

31 ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ /1988م.